

مسار العلاقات السورية - التركية بين الواقع والطموح ١٩٤٩ - ١٩٥٤.

أ.م.د محمد صالح حنيور الزيايدي

كلية التربية / جامعة القادسية

تاريخ قبول النشر : ٢٠١٦/٢/١٨

تاريخ أستلام البحث : ٢٠١٥/١١/١٦

الخلاصة :

تمثلت نظرة الحكومة التركية في التغييرات التي حصلت في سوريا بالإيجابية خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٤ وأجرت محاولات عديدة لتحسين علاقاتها مع سوريا ، يحدوها الأمل في احتمال مجيء حكومة جديدة تؤيد الدخول في مشروع الشرق الأوسط ، وفعلاً طرأت بعض التغييرات الإيجابية على السياسة التركية خلالها فيما ساءت في بعض الأحيان. تبعاً لمواقف زعماء تلك الانقلابات . جاءت الانقلابات العسكرية الداخلية في سوريا خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٤، نتيجة عوامل مهدت لها والتي تمثلت بضعف المؤسسات البرلمانية وتدهور شرعية النظام إلى جانب المؤثرات التي حاكتها الإستخبارات الغربية التي نشطت في صيانة مصالح دولها إلى جانب تغلغل الإحتكارات الإمبريكية والبريطانية والإزمة التي رافقت الإقتصاد السوري في السنوات الأولى التي أعقبت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وضعف البرجوازية الوطنية هذا كله أدى إلى تدخل الجيش السوري في الحياة النيابية ، إلى جانب أن هناك اجراءات الحكومة السورية في داخل الجيش قد عجلت في مجرى الأحداث التي مست مصالح قيادة الجيش فأسفر ذلك عن تلك الانقلابات وخلال تلك الانقلابات كانت العلاقات التركية السورية بين مد وجزر فمرة تتعزز مكانة في سورية لدى تركيا ومرة يوجس الأتراك خيفة من إبتعاد القادة العسكريين عن سياسة المولاة لتركيا وخشيتها من مطالبته من جديد بلواء الاسكندرونة ، وفي كل ذلك كان لواء الإسكندرونة هو الذي تعيد الأمور وحالة التوتر إلى سابق عهدها .

كما كانت القضية الفلسطينية إلى جانب المحطات السياسية الأخرى كانت سبباً في تأجج الصراع السياسي ، وزاد من ذلك التوتر الإعتراف بالكيان الصهيوني. إلى جانب السياسة التركية نحو تطورات السياسة المائية والضغط التي مورست على سورية والعلاقة غير المتكافئة بين دول المنبع تركيا وسوريا من حيث كمية المياه وتطلعات تركيا وطموحاتها بإنشاء السدود الاستراتيجية كخزن المياه والاستفادة منها.

المحور الأول : موقف تركيا من الانقلابات العسكرية في سوريا .

المحور الثاني: قضية لواء الاسكندرونة في السياسة السورية ١٩٤٩ - ١٩٥٤. المحور الثالث: القضية الفلسطينية في العلاقات السورية . التركية .

المحور الرابع: المسألة المائية وأثرها على العلاقات السورية . التركية .
المقدمة:

شكل موقع سوريا هدفاً بالنسبة الى السياسة الخارجية التركية لمنع وقوعها ضمن نفوذ الاتحاد السوفيتي ، لذلك أخذت تتقرب اليها وحاولت ضم سوريا الى دائرة الاحلاف الغربية بمساعدة الدول الغربية نظراً لما تتمتع به من أهمية سياسية وجغرافية واستراتيجية وتأتي أهمية هذه الدراسة من خصوصية المدة التي تغطيها للاطلاع على المحاولات العديدة التي أجرتها الحكومة التركية لتحسين علاقاتها مع سوريا ، الا ان المحطات السياسية التي طرأت ومنها سلب لواء الاسكندرونة والسياسة المائية والاعتراف بالكيان الصهيوني أجبت التوتر وأزمت العلاقة بين الطرفين ، ومن أجل تسليط الضوء على تلك السياسة وبعض التغيرات الايجابية على السياسة التركية جاء اختيار موضوع : " مسار العلاقات السورية - التركية بين الواقع والطموح ١٩٤٩ - ١٩٥٤ .

قسمت الدراسة على مقدمة وأربعة محاور تعقبها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. أشار المحور الأول الذي كان بعنوان : موقف تركيا من الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩ - ١٩٥٤ وفيه تم تتبع الموقف التركي من الانقلابات العسكرية الداخلية في سوريا وتطوراتها السياسية الإقليمية في المنطقة ، إذ شهدت الساحة الشعبية في سوريا في مرحلة ما بعد الاستقلال والإتجاه نحو خلق تنظيمات حزبية جديدة بمفاهيم تتناسب ومفاهيم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تغيير أسلوب عملها يتلائم وروح الوضع الجديد ، وقد شهدت هذه المرحلة الانقلابات العسكرية التي مهدت اليها عوامل عديدة منها: ضعف المؤسسات البرلمانية وتدهور شرعية النظام إلى جانب تشتت الحركة الحزبية وإنهيار الثقة الشعبية في الدولة إلى جانب دور المؤثرات التي حاكتها الإستخبارات الغربية التي نشطت في صيانة مصالح دولها وتغلغل الإحتكارات الأمريكية والبريطانية والإزمة التي رافقت الإقتصاد السوري في السنوات الأولى التي أعقبت حرب فلسطين وضعف البرجوازية الوطنية ، وهذا أدى كله إلى تدخل الجيش السوري في الحياة النيابية لكن الإجراءات التي إتخذتها الحكومة السورية في داخل الجيش عجلت في مجرى الأحداث ، إذ مست مصالح قيادة الجيش فأسفر ذلك عن الانقلابات العسكرية

وتطرق المحور الثاني الذي كان بعنوان :قضية لواء الإسكندرونة في السياسة السورية ، أما المحور الثالث الذي كان بعنوان : القضية الفلسطينية في العلاقات السورية التركية وفيه تم التطرق إلى الموقف التركي من تطورات القضية الفلسطينية ، إلى جانب الإعتراف بالكيان الصهيوني الذي أجبت

الصراع السياسي بين العرب والأتراك ، فيما كان المحور الرابع الذي كان بعنوان :المسألة المالية وأثرها على العلاقات السورية التركية ، فقد عكف على دراسة السياسة التركية إتجاه تطورات السياسة المائية وفيه عرضنا الضغوط التي مورست على سورية والعلاقة غير المتكافئة بين دول المنبع تركيا وسوريا من حيث كمية المياه وتطلعات تركيا وطموحاتها بإنشاء السدود الإستراتيجية لخرن المياه والإستفادة منها. إعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر كان من أهمها مجموعة الوثائق غير المنشورة الموجودة في دار الكتب والوثائق الخاصة بملفات البلاط الملكي وهي عبارة عن تقارير رسمية شهرية أو نصف شهرية أو فصلية التي كانت السفارة العراقية المعتمدة في العاصمة التركية في أنقرة أو القنصلية الملكية العراقية في اسطنبول ترسلها إلى وزارة الخارجية العراقية ، إذ زودتنا هذه الوثائق بمعلومات مهمة عن الموضوع في كثير من جوانبه ، كما استدعى البحث الرجوع إلى مصادر أخرى لاتقل أهمية عن الوثائق، ولاسيما الكتب العربية والمعرية التي كان لها أثر بارز في رفد البحث بالمعلومات القيمة ، وأخص بالذكر منها كتابي أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، وظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، اللذان كانا لهما أهمية كبيرة في ماهية السياسة التركية الخارجية وكيفية وقوفها حجر عثرة أمام التغلغل السوفيتي خلال مرحلة الدراسة إلى جانب كتاب السياسي والدبلوماسي السوري وليد المعلم المعنون: سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهه وكتاب محمد علي القوزي المعنون: دراسات في تاريخ العرب المعاصر وكتاب نزار الكيالي الذي كان بعنوان: دراسة في تاريخ سوريا المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠ وكتاب سليم طه التكريتي المعنون: اسرار الانقلاب العسكري الأخير في سوريا ، وكتاب باترك سيل المعنون : الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨ وقد ألفت هذه المؤلفات الضوء على بعض التطورات السياسية الداخلية لوبخاصة السخط الشعبي الذي كان السبب المباشر لقيام أول انقلاب عسكري في سوريا وإنهيار النظام البرلماني ، إذ قام به رئيس الأركان السوري حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ عندما بدا له وللعسكريين بأن هناك محاولة من السياسيين لتحميل قيادة الجيش هزيمة ١٩٤٨ ، الأمر الذي لايمكن تبريره من وجهة نظرهم وتبعه إنقلاب آخر في ٢٤ آب ١٩٤٩ بقيادة المقدم سامي الحناوي الذي كان من أسبابه استعداد الزعيم التسوية مع الكيان الصهيوني ، إلا إنه في عهد الحناوي رفع أنصار حزب الشعب شعار الوحدة مع العراق وخوفا من أن يتحول ذلك الشعار إلى سياسة رسمية للحكومة السورية ، كما ألفت هذه المصادر الضوء على الإنقلاب الثالث الذي قام به أديب الشيشكلي ، وكتاب مشكلة المياه بين سورية وتركيا لمؤلفه وليد رضوان الذي ألقى الضوء على مشكلة المياه الدولية المتمثلة بمياه الأنهار التي تتبع من الأراضي التركية والموقف التركي إزاءها إلى جانب ذلك المراجع الأجنبية ومنها:

Ben Jaim in shwadran : The middle – East , Oil and The great powers.;
Bernard Vernir ,Armee et politique,Au Moien Oriet .
التي كان لها الكثير من الأهمية في أخراج الدراسة على هذه الصورة .

ولم تغفل الدراسة الرسائل الجامعية التي تأتي في مقدمتها رسالة محمد رشيد عبود الموسومة بـ:
التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤ ، واطروحة الدكتوراه للباحث يوسف جبران غيث ،
الموسومة : شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨ ، الى جانب ذلك البحوث والدراسات في
المجلات والمقالات في الصحف التي كان لها من الأهمية في موضوع البحث.

١- موقف تركيا من الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤.

شهدت سوريا ما بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٤ ظاهرة جديدة في تاريخها ، ألا وهي ظاهراً الانقلابات
العسكرية المتكررة ، لاسيما عام ١٩٤٩ ولم تكن هذه الانقلابات وليدة تطورات وعوامل داخلية فحسب ،
بل كانت بفعل مؤثرات خارجية ايضاً . فقد أظهر الشعب السوري استياء من الحكومة السورية لعدم
تمكنها من حل قضية الاسكندرونة التي اصبحت ميناء لا يصال المساعدات الامريكية لمساعدتها ضد اي
هجوم سوفيتي محتمل ، الى جانب خروج خالد العظم عن الحياد والانضمام الى كتلة الولايات المتحدة
الامريكية وقبولها توقيع اتفاقية التابلاين أواخر عام ١٩٤٩ ، ومن ثم فإن السخط الشعبي و المرارة
وخيبة الامل التي مني بها الجيش السوري في حرب ١٩٤٨ في فلسطين السبب المباشر لقيام اول انقلاب
عسكري في سوريا وانهيار النظام البرلماني ^(١) ، اذ قام به رئيس الاركان الجيش السوري حسني الزعيم ^(٢)
في الثلاثين من آذار ١٩٤٩ ، عندما بدا له وللعسكريين بان هناك محاولة من السياسيين لتحميل قيادة
الجيش هزيمة ١٩٤٨ ، الامر الذي لا يمكن تبريره من وجهة نظرهم ^(٣)، وخوفاً من حدوث تحالف بين
شرعية الاعيان المتدهورة والاتحاد السوفيتي شجعت الولايات المتحدة الامريكية هذا الانقلاب ^(٤) ؛ لان
وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA) كانت ترغب في قيام نظام قوي في سورية مناهض للشيوعية ^(٥).

وعند حدوث الانقلاب بادر الزعيم لالقاء القبض على الرئيس شكري القوتلي واعضاء حكومته
وكبار قادة الجيش ^(٦)، وفي الخامس والعشرين من حزيران ١٩٤٩ أجرى استفتاء وفيه تم انتخاب الزعيم
رئيساً للجمهورية ورفع الى رتبة زعيم وخول باصدار دستور جديد واكتسبت الاجراءات التي نفذها صفة
الشرعية ومن يومها دخلت الحياة السياسية الى الجيش من اوسع ابوابها ^(٧).

سخرت السلطات التركية صحفها ضد سورية وانتقدت تدخل الجيش بالسياسة معلنة دعوتها الى
دعم مشروع الملك عبد الله حول سورية الكبرى وحذرت الحكومة السورية من اثاره موضوع الاسكندرونة ،
وحاول حسني الزعيم الاعراب عن صداقته للاتراك وأبدى الاعجاب بنهضتهم الحديثة وان تحافظ سورية
على أوثق علاقات الصداقة وحسن الجوار معهم من خلال تحالف يضم تركيا وسوريا والعراق من أجل

مكافحة الشيوعية والوقوف ضد الاعتداءات الصهيونية ، وقد استقبلت حكومة انقرة تلك التصريحات بالترحيب وبدأت المفاوضات بين تركيا سورية بقصد تسوية المشاكل العالقة بينهما^(٨).و ما أن أعلن الزعيم بانه لا مكان للشيوعية في سورية وجاء ذلك بعد الاعلان عن اعتقال (٣٥) شيوعياً حتى أعلن عن استعداده في الثالث عشر من نيسان ١٩٤٩ للتعاون مع الاتراك لحل مشكلة الاسكندرونة^(٩) مما أدى الى اعتراف تركيا بحكومة حسني الزعيم في السابع عشر من نيسان ١٩٤٩ ، وبهذا نجد ان نوايا الزعيم قد وجدت صداها في الاوساط التركية من خلال تصريح وزير الخارجية التركي نجم صادق عندما صرح في السادس والعشرون من نيسان ١٩٤٩ بزوال أكبر عقبة أمام تطور العلاقات التركية العربية مستنداً في ذلك الى تلميحات حسني الزعيم^(١٠).

بعد ان أجرى الزعيم انتخابات الرئاسة وفوزه بها بالاغلبية ، أوعز الى حسني البرازي^(١١) بتشكيل الوزارة الجديدة ، بعد ان احتفظ بوزارتي الدفاع والداخلية لنفسه وعمل على اطلاق سراح شكري القوتلي وخالد العظم وأبدى معارضته لمشروع سوريا الكبرى^(١٢)، ثم القى خطاباً باللغة التركية موعزاً الى وزير سورية المفوض في تركيا بابلاغ الاتراك بتخلي سوريا عن مطالبتها بلواء الاسكندرونة وبالمقابل أفرجت تركيا عن الأرصدة السورية المجمدة فيها الى جانب إرسال بعثة عسكرية الى سورية في العشرين تموز ١٩٤٩ لإدخال التنظيم العسكري التركي الى سورية^(١٣).

والحقيقة إن هذا التقارب أراد به الزعيم تعزيز مكانته في سورية لدى تركيا ، الا ان هذه السياسة لم تلق ترحيباً من الشعب السوري، كونه خارج ارادته المتمثلة بالمجلس النيابي الذي حله الزعيم لان مآسي الانتداب الفرنسي ومطامح تركيا في بلاده واستيلائها على لواء الاسكندرونة ما تزال ماثلة في الأذهان ، الى جانب سياسة التقارب والصداقة التي انتهجها الزعيم اتجاه فرنسا وتركيا^(١٤) ولستعداده لاقامة تسوية مع الكيان الصهيوني^(١٥) ، واتهامه بالتخطيط لاقامة دولة كردية في سوريا وذلك بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء حسني البرازي ، كما كان لقضية إنطوان سعادة^(١٦) رئيس الحزب السوري القومي دوراً في قرب نهاية حسني الزعيم ، اذ كان لهذه القضية ردود فعل عنيفة ضد حكمه ولاسيما لدى عدد من الضباط السوريين الذي ينتمون للحزب السوري القومي او يتعاطفون معه أمثال العقيد أديب الشيشكلي والعقيد أمين أبو عساف والعقيد فضل الله ابو منصور وغيرهم^(١٧).

لم تقف علاقات الزعيم بالولايات المتحدة إلى هذا الحد بل انه اتفق معهم على مكافحة الشيوعية ، وعلى الرغم من توتر العلاقات بين سوريا وتركيا واقدام الاخيرة على زيادة حد التوتر باعترافها بالكيان الصهيوني قبل الانقلاب بيومين ، الا ان الزعيم لم يعر اهمية للموضوع وبادر باظهار رغبته لتحسين علاقات سوريا مع تركيا^(١٨). وأعلن في اليوم الثالث من الانقلاب عقد تحالف مع تركيا لمكافحة الشيوعية وكان لمخاوف الزعيم من الاتحاد السوفيتي الى جانب مخاوفه من الاعتداءات الصهيونية تمثل الاسباب

الرئيسة التي دفعته الى عقده هذا التحالف ومن جانب آخر أظهر معارضته لمشروع سوريا الكبرى ، أمام حشد كبير من الصحفيين وبأسلوب عنيف وهو يعبر عن معارضته للمحاولات العراقية والاردنية في الوحدة مع سوريا علماً ان الوكلاء يتقربون بالوضع الجريح في سوريا ^(١٩).

ويمكن القول بصورة عامة إن مدة حكم الزعيم كانت قصيرة الأمر الذي انعكس على غموض سياسته الخارجية التي ظلت مرتبطة بالغرب ، وظل الامر كذلك حتى ظهور توجه واضح نحو الاتحاد السوفيتي في أواسط الخمسينيات .

ومهما يكن من أمر فإن حسني الزعيم فقد التأييد الشعبي لحكمه وبقي في السلطة أربعة أشهر ثم أزيح عن الحكم واعدم بانقلاب آخر في الرابع العشرون أيلول ١٩٤٩ قاده العقيد سامي الحناوي قائد اللواء الاول^(٢٠). إذ أحاطت قوة اللواء المذكور مكان اقامة الزعيم وبعد مصادمة قصيرة القي القبض عليه وعلى رئيس الوزراء وبعد ذلك تم احضاره الى محكمة عسكرية برئاسة الحناوي وحكم عليهما بالاعدام ، ثم بادر قائد الانقلاب ببلاغ فند فيه فساد حكم الزعيم ودواعي حركته وأقسم أمام الله والتاريخ أن يترك السلطة الى قادتها المدنيين ^(٢١) ، وتنفيذاً لهذا العهد فقد أمر العقيد سامي الحناوي قوات الجيش بالانسحاب الى ثكناتها وأوعز الى ضباطه وجنوده بالالتزام بواجباتهم العسكرية وعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلاد وطلب من السيد هاشم الأتاسي تشكيل وزارة مؤقتة تمهيداً لاجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد^(٢٢). وبهذا الشكل لم يستأثر العقيد الحناوي بالسلطة كما عمل سلفه الزعيم بل استفاد من تجاربه وهفواته ، لكنه بقي يراقب الأوضاع السياسية عن طريق وزير دفاعه عبد الله عطفه الممثل عن الجيش^(٢٣).

أوجس الأتراك خيفة من ابتعاد الحناوي عن سياسة الموالاتة لتركيا وخشيتها من مطالبته من جديد بلواء الاسكندرونة معلنين عن اسفهم لفقدان حسني الزعيم لكن سرعان ما عاد الاطمئنان للاتراك عندما ظهرت بوادر حسن النوايا فأظهر الاتراك حسن نواياهم نحو سوريا ، لاسيما بعد تصريح الاتاسي الذي صرح بما نصه : " ان سياسة حكومته ماضية من أجل توثيق العلاقات مع تركيا " ^(٢٤) الامر الذي دفع الاتراك الى التصريح بأن الانقلاب السوري هو شأن داخلي. الا ان الغاء الحكومة السورية لاتفاقية القمح الخاصة بتصدير سورية ومقدارها (١٠٠٠) طن من القمح الى تركيا ، الى جانب المظاهرات التي جابت شوارع دمشق والتي نددت بالسياسة التركية الرامية للاحتفاظ بلواء الاسكندرونة ومطالبتها بعودة اللواء المذكور قد عاد بالامور الى حالة التوتر^(٢٥).

كما شرعت تركيا بمحاربة الاتحاد العراقي السوري الذي تصدر واجهة الأحداث بعد انقلاب الحناوي ورفع أنصار حزب الشعب شعار الوحدة. مع العراق ، الذي حاولت حكومة الأتاسي لتحقيقه من خلال إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في الخامس عشر من كانون الأول ، ١٩٤٩ التي حصد

حزب الشعب اغلب المقاعد فيها وتم انتخاب الاتاسي رئيساً للجمهورية وكلف ناظم القدسي زعيم حزب الشعب بتأليف وزارة مهمتها العمل على توحيد الجيش السوري والعراقي ، الا ان الجيش كان يقف بالمرصاد لاي خطوة يقوم بها السياسيون من شأنها أن تفقد سوريا استقلالها ^(٢٦) ، وبهذا نجد إن نهاية الحناوي قاربت ، بعد ان أوشك على تحقيق الوحدة العراقية السورية تلك الوحدة التي كان يراها الرأي العام السوري تدبيراً بريطانياً ولاخير يرجى من اي عمل بريطاني ، فيما يشير بعض الباحثين الى دور الولايات المتحدة في هذا الانقلاب وبعضهم الآخر يؤكد ضلوع مصر والسعودية في دعم الانقلاب^(٢٧).

وهكذا تبلورت المعارضة في سوريا ضد مشروع الإتحاد العراقي السوري بشكل حركة سورية ، كان في مقدمتها العقيد اديب الشيشكلي^(٢٨) ليسجل قيام انقلاب عسكري ثالث في جدول الانقلابات السورية^(٢٩) ، ففي ١٩ كانون الأول عام ١٩٤٩ قام العقيد الشيشكلي قائد اللواء الأول بالتحرك من منطقة (قطنا) باتجاه العاصمة السورية بمشاركة الضابطين أمين أبو عساف وفضل الله أبو منصور في عملية مباغطة وسريعة وتم خلالها اعتقال العقيد سامي الحناوي ورئيس الشرطة العسكرية محمد معروف ورئيس المكتب الثاني محمد الرفاعي وعدد اخر من مؤيديه^(٣٠).

ويبدو أن هذا كله الى جانب التحركات الاجتماعية في الأرياف ودخول سورية في الاحلاف العسكرية الغربية قد أدى الى أزمات وزارية متتالية واجواء سياسية مضطربة .

ومن الجدير ذكره إن إنقلاب الشيشكلي لم يكن موجهاً ضد الحكومة المدنية ، إذ بقي الاتاسي في رئاسة الجمهورية وانما صب غضبه على رئيس الاركان سامي الحناوي وصهره الأمين العام لوزارة الخارجية الذي اتهم بالتآمر لتسليم سورية الى العراق^(٣١)

إحتفظ الشيشكلي برئاسة الأركان العامة لنفسه وترأس المجلس العسكري الذي يدعي ب (مجلس العقلاء) وبهذا أصبح حكم سوريا حكم مزدوج يتراوح بين مجلس العقلاء ورئيس الجمعية التأسيسية رشيد الكيخيا^(٣٢). وبعد الإستقرار أثارت قضية لواء الاسكندرونة على اثر المطالبة السورية باسترجاع اللواء ، إذ صرح ممثل سوريا لدى الامم المتحدة فارس الخوري في تشرين الثاني ١٩٥٠ برغبة الحكومة السورية برفع قضية الاسكندرونة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي من أجل ايجاد حل نهائي لها ، ودعماً لهذا الطرح جابت سوريا مظاهرات نددت بتركيا وطالبت بعودة اللواء المذكور الى سوريا ، ونتيجة ذلك عاد التوتر من جديد بعد أن أبدت تركيا استغرابها من عدم الاستقرار وحدوث الانقلابات المتكررة التي جعلت سوريا عديمة الاستقرار وهو مطلب تركيا لضمان حدودها الجنوبية^(٣٣).

وفي هذه الأثناء حصلت إزمة وزارية على أثر استقالة وزارة خالد العظم وتشكيل حسن الحكيم وزارته في السادس من آب ١٩٥١ ، وأعلن في منهاجه التعاون مع تركيا والبلاد الاوربية وذهب الى اكثر من ذلك ، مطالباً بعقد معاهدة صداقة مع تركيا، ولكن رغم ذلك نظرت تركيا الى الأحداث الجارية في

سوريا بقلق واضح ، وفعلاً تطورت الاحداث الى ازمة سياسية أدت الى استقالة حسن الحكيم وتأليف وزارة جديدة برئاسة معروف الدواليبي^(٣٤) في الثامن والعشرون من تشرين الثاني ١٩٥١^(٣٥).

ان اسناد رئاسة الحكومة إلى الدواليبي كان دليلاً واضحاً على ان سوريا كانت ترفض بشده المشاريع الغربية^(٣٦) ، وإن هذا الاتجاه لم يكن الشيشكلي راغباً فيه ، ولما كان هو الموجه الحقيقي لسياسة البلاد لذلك أراد إعطاء صبغة قانونية لنظام حكمه من خلال دعوته إلى إجراء إنتخابات نيابية في العاشر من تموز ١٩٥٣ ، بعد ان أصدر مرسوماً الغى بموجبه الحضر المفروض على الأحزاب السياسية وتم فيها إنتخابه رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وفوز حركة التحرر العربي^(٣٧) بأغلبية المقاعد البرلمانية بـ (٧٢) مقعداً من أصل (٨٢) مقعداً^(٣٨).

وبعد استفتاء الشيشكلي لرئاسة الجمهورية ودستور ١٩٥٣ وانتخابات مجلس النواب السوري ، وقعت مصادمات بين الجانبين التركي والسوري على الحدود فاحتج الشيشكلي لدى الحكومة التركية وعلى الرغم من رغبة الأتراك في تحسين علاقاتهم مع السوريين الا ان القنصلية السورية في اسطنبول وزعت نشرات رسمت عليها خارطة سورية بضمنها لواء الاسكندرونة أوائل تشرين الثاني ١٩٥٣ فاحتجت تركيا لدى القنصلية والحكومة السورية على هذا العمل^(٣٩).

وخلال ذلك اعلن الشيشكلي استعداده لتحسين العلاقات مع تركيا على أساس الإحترام المتبادل على شرط إسترجاع ما سلب من الأراضي السورية ، وقد عد الاتراك تلك المطالب لا تتوقف على المطالبة بالاسكندرونة بل تتعداها الى ارض أخرى ، وبهذا الخصوص جابت سوريا مظاهرات عامة في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ تندد بالاغتصاب التركي للاسكندرونة والصهيوني لفلسطين وبنظام الحكم في سوريا ودعت الى اسقاط نظام الشيشكلي^(٤٠).

ونتيجة للسياسية الداخلية والخارجية التي سار عليها أديب الشيشكلي المتناقضة مع الاهداف الوطنية والديمقراطية في سورية ولتظافر السلبات بدأت الانتفاضات في معظم المدن السورية ضد الشيشكلي وسياسته التعسفية في أوائل شباط ١٩٥٤ ، وتصادف ذلك مع حركة مجموعة من ضباط الجيش السوري بقيادة النقيب مصطفى حمدون^(٤١). والعقيد فيضي الأتاسي في الخامس والعشرين شباط ١٩٥٤ بمساندة الانتفاضة والسيطرة على منطقة حلب ووضعوا إذاعتها تحت تصرفهم واداعوا بياناً موجهاً الى أديب الشيشكلي بمغادرة البلاد تجنباً لسفك الدماء^(٤٢). وبعد أن درس الشيشكلي الأوضاع مع مستشاريه العسكريين والمدنيين فضل الإنصياع والمغادرة الى لبنان ثم الى منفاه في البرازيل^(٤٣). وبعمله هذا جنب البلاد حرباً أهلية محتمة^(٤٤). وأصدر حمدون بياناً آخر جاء فيه " إن حركة الجيش هذه داخلية لا تمس وضع سورية الخارجي وإن الجيش سينسحب حال إسقاط الشيشكلي " ، وفعلاً عاد الجيش الى قواعده بعد ان سلم السلطة للمدنيين^(٤٥).

عاد الأتاسي رئيساً للجمهورية وقام بتكليف صبري العسلي^(٤٦) بتأليف الوزارة الجديدة تلك الوزارة التي واجهت صعوبات وخلافات داخلية ولاسيما بعد أن أعرب صبري العسلي عن رغبته في الانضمام الى الميثاق العسكري التركي - الباكستاني ، وعارضها الجيش وحزب البعث ، إذ طالبوا بتأليف حكومة حيادية للإشراف على الانتخابات القادمة^(٤٧).

أجرت الحكومة التركية محاولات عديدة لإعادة العلاقات التركية السورية ، لاسيما وإنها أيدت إجراءات العسلي بإبعاد الجيش عن السياسة وهذا ما كانت تركيا تريده ، وذهبت الى أبعد من ذلك ، إذ عملت على الكف عن مصادره أراضي الفلاحين السوريين الواقعة أراضيهم على الحدود بالمقابل تصاعد الضغط الشعبي إلى إجبار العسلي على الاستقالة في الحادي عشر من حزيران ١٩٥٤ ، وتأليف حكومة جديدة برئاسة سعيد الغزي^(٤٨) في التاسع عشر من حزيران من العام نفسه ، وفي هذه الاثناء عاد شكري القوتلي من منفاه في مصر ، وفي الخامس والعشرون من أيلول ١٩٥٤^(٤٩) ، أجريت الانتخابات النيابية التي شاركت فيها الأحزاب السياسية كافة في جو هادئ تحت إشراف حكومة الغزي التي كان أعضاؤها من المستقلين ، وأبرزت الحكومة التركية إهتمامها بسير الانتخابات وركزت على خوض المرشحين الشيوعيين وأظهرت مخاوفها إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وسعت الحكومة التركية عن طريق وزيرها المفوض في دمشق إلى اقناع السلطات السورية بمنع المرشحين الشيوعيين من الانتخابات وشاع أيضاً في جو هذه الانتخابات ان الأتراك سيجتاحون شمال سورية ، مما أثار مخاوف الحكومة السورية التي رأت بأن تدخلها سيكون بحجة الخطر الشيوعي لحدودهم الجنوبية ولكن بالرغم من ذلك فقد سارت تلك الانتخابات وفاز فيها المستقلون بأغلبية كما فاز الزعيم الشيوعي خالد بكداش^(٥٠) بمقعد واحد وعد فوزه كالصاعقة التي نزلت على الأتراك^(٥١) ، بوصفه مؤشراً للتغلغل الشيوعي في سورية وبعد الإنتهاء من الانتخابات كلف الأتاسي فارس الخوري لتشكيل الوزارة السورية في التاسع والعشرون من تشرين الأول ١٩٥٤ الذي كان من ضمن أعمالها النظر في نتائج التقارب التركي العراقي^(٥٢) .

ومن خلال ماتقدم نجد ان تركيا قد رسمت لها دوراً وسيطاً تؤديه لمساعدة حلفائها في المنطقة. ولاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية كانت ترى في موقع تركيا الجغرافي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لمصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية ، وفي الوقت نفسه انصبت السياسة التركية على كيفية الحفاظ على أمنها الإقليمي من خلال منع الإتحاد السوفيتي من الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط من خلال سياسة التحالفات التي سخرت فيها تركيا كل إمكاناتها المادية والبشرية من أجل الدخول فيها للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية حتى تتمكن من بناء ترسانتها العسكرية وبناء جيش قوي قادر على الوقوف بوجه الإتحاد السوفيتي ، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم

استغلال الأوضاع في سوريا والانقلابات العسكرية فيها التي تركت تقلباتها آثاراً في الحياة السياسية وتحولات داخل المؤسسة العسكرية وتطورات بارزة على صعيد الحياة الاقتصادية ، ، إذ كانت نظرة الحكومة التركية تأمل في التغييرات التي حصلت في سوريا هي لاحتتمال مجيء حكومة جديدة تؤيد الدخول في مشروع الشرق الاوسط ، ولاتطالب بلواء الاسكندرونه. كما ان سقوط الشيشكلي كان قد أنهى العصر الذهبي لحكم القادة العسكريين وخلف وراءه سورية جديدة مختلفة عن تلك التي كانت عشية استيلاء حسني الزعيم للسلطة السورية .

المحور الثاني : القضية الفلسطينية في العلاقات السورية - التركية .

كان لتوجه تركيا نحو الغرب أثره الواضح في سياسة تركيا الخارجية ، فقد أملى هذا التوجه التزامات عديدة ، إذ كانت النتيجة ان سمحت تركيا في مراحل تاريخية بهجرة اعداد من اليهود، إذ تمكنت الماسونية من التوغل في دوائر الدول الرسمية وشبه الرسمية وعلى أثر ذلك طردت الحكومة الكمالية آلافاً من اليهود عام ١٩٣٤ من قطاع النقل والمواصلات ، وبعد مجيء عصمت اينونو الى الحكم عام ١٩٣٨ المعروف بعدائه السافر للعرب شهدت العلاقات العربية - التركية تدهوراً خطيراً ، إذ اندفعت تركيا اثناء حكمه اكثر فأكثر نحو الغرب وعلى أثر ذلك تمهدت الاجواء للنشاط الصهيوني في تركيا وتعززت مخططاته على الصعيدين الاقليمي والدولي ، واندفع خلال ذلك عدد كبير من المهاجرين الاتراك من اليهود بالهجرة الى فلسطين حتى بلغ عددهم خلال عام ١٩٤٤ (٤٤٠٤) يهودياً^(٥٣).

عرضت القضية الفلسطينية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ على الجمعية العامة للأمم المتحدة فجاء تصويت الاتراك لصالح العرب ، الأمر الذي عده العرب بادرة حسنة من لدن الاتراك ، وقد بعث رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي برقية الى رئيس الجمهورية التركية جاء فيها : " ان هذا الموقف البناء من قبل تركيا في تأييد قضايا العرب ، يعد حقبة جديدة في تطور العلاقات العربية - التركية ، ولاشك ان تركيا تشاركنا في الرأي في ان الخطر الاستعماري العالمي يهدد الدول المحبة للسلام "^(٥٤) وفي مطلع آذار ١٩٤٨ أعد الوسيط العام في فلسطين (الكونت فولك برنادرت Al Prnadert cont Folak) تقريراً ناقشته الجمعية العامة للامم المتحدة ، وقد أصدرت قراراً في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨ بتأليف لجنة ضمت ثلاثة أعضاء من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وتركيا . وخلال ذلك صرح وزير الخارجية التركي (نجم الدين ماداك) إلى وكالة الاناضول التركية في الثامن من شباط ١٩٤٩ بمانصه : " ان اسرائيل اصبحت حقيقة وان اكثر من ٣٠ دولة اعترفوا بها وان العرب في حالة مفاوضة ، لذا يجب ان لانغير موقعنا في عضوية الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ويجب اداء واجبنا في هذه اللجنة على خير مايرام "^(٥٥).

وجدت تركيا نفسها بين خيارين لاثالث لهما : أما المعسكر الغربي ولما المعسكر الشيوعي وإنحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول وكان ثمنه الإعتراف بالكيان الصهيوني في الثامن والعشرون آذار ١٩٤٩^(٥٦)، وقد كان هذا الإعتراف واقعياً^(٥٧) وعد ذلك واضحاً عندما صرح رئيس حزب الشعب الجمهوري الحاكم عصمت اينونو^(٥٨) بمانصه : " أصبح لدينا علاقات سياسية مع (الكيان الصهيوني) ونتمنى ان تكون هذه الدولة مصدر أمن واستقرار في الشرق الاوسط"^(٥٩). وقد أصبح موقف الحكومة التركية من الكيان الصهيوني ودياً وبعد اعترافها تم إفتتاح سفارة تركية في تل أبيب في التاسع من آذار عام ١٩٥٠ ، وأصبح لتركيا سفير بدرجة مفوض ، وتطورت تلك العلاقات بعد مجيء عدنان مندريس^(٦٠) إلى الحكم في تركيا ، إذ تطورت في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والثقافية ، ولكنه في العام ١٩٥١ حد من تطور تلك العلاقات بهدف التقرب من العرب^(٦١).

ظل الإعتراف التركي بالكيان الصهيوني والتمثيل الدبلوماسي بين الطرفين مقبوتاً لدى الحكومات العربية ولاسيما الحكومة السورية ؛ لان العرب آنذاك لم يتقبلوا حتى مجرد التفكير بوجود هذا الكيان ويدعون الى قلعه من جذوره فكيف بدولة اسلامية تعترف به^(٦٢) ، ولاعجب في ذلك عندما عدت تركيا وجود الكيان الصهيوني وبقائها ضرورة لإحتواء سورية التي كانت تتلقى الدعم من الدول العربية من أجل استمرارها في المطالبة بإسترداد لواء الإسكندرونه ، الذي كن من أولويات السياسة العربية بشكل عام والعلاقات السورية التركية بشكل خاص ، وفي المقابل عد الكيان الصهيوني هذا الإعتراف منطلقاً سيمكنه من فتح ثغرة في جدار الحصار العربي المفروض عليه^(٦٣).

نستنتج مما سبق ان هناك دوافع عديدة تكمن وراء وقوف تركيا بجانب الغرب واقامة العلاقات الودية مع الكيان الصهيوني منها التخلص من اليهود الذين أصبحوا عالة على الإقتصاد التركي من خلال دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين إلى جانب الضغط البريطاني وموقف الولايات المتحدة المتردد في قبول تركيا في حلف شمال الأطلسي ، والرغبة التركية في التوسع على حساب الأراضي العربية .

المحور الثالث: سياسية تركيا اتجاه تطورات السياسة المائية.

تعد المياه واحدة من العوامل الاستراتيجية، وذات الاهمية الكبيرة لدى الدول العربية، والدول الاقليمية المجاورة لها ، وقد أدت جيوسياسية المياه والتنافس والتوترات المصاحبة لها دوراً كبيراً في السياسة الخارجية التركية ، إذ ان تركيا واحدة من الدول الغنية بالموارد المائية، وتصفها بعض المصادر بانها الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الاوسط، نظرا لارتفاع كمية الهطول المطري والتلجي فيها، مع الأخذ بنظر الإعتبار المياه الجوفية ومياه الينابيع، إلا إن تركيا تدعي بانها لا تملك فائضا مائيا، على الرغم من ان ماتحصل عليه من مياه يفوق الحاجة المحلية، لذلك استخدمت المياه ورقة ضغط على سوريا، للتاثير على المقومات الزراعية العربية^(٦٤).

ظهرت بوادر مسألة الخلاف المائي في اعقاب الحرب العالمية الاولى وانهايار الكيان السياسي للدولة العثمانية وقيام دول جديدة^(٦٥) ، وبحكم الموقع التركي الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب يأتي عنصر المياه ليعزز من الدور الذي تؤديه وسط منظومتها هذه وقد حظيت تركيا بالأقسام العليا من نهري دجلة والفرات ، في حين امتلكت سوريا الجزء الاوسط من نهر الفرات الى جانب مرور نهر دجلة في الاراضي السورية ولمسافة (٥٠) كم بوصفه خط حدود مشتركاً بينها وبين جارتها ، وبذلك تحولت الصفة القانونية لهذين النهرين من انهار وطنية كانت تجري مع بقية انهار الدولة العثمانية الأخرى الى انهار ذات صفة دولية تجري في اراضي تركيا وسوريا والعراق^(٦٦).

ان تركيا هي دولة المنبع بالنسبة الى الانهار التي تجتاز سوريا وهما نهرا دجلة والفرات ، اللذان ينبعان في تركيا ويتدفقان في النهاية جنوباً ، حيث يدخل دجلة مباشرة في العراق ، أما الفرات فيتعرج عبر شمال غرب سوريا قبل دخوله العراق ، وقد نشبت مشكلات وازمات مائية بين سوريا وتركيا على نهر الفرات ، وان كانت اقل منه خطورة واهمية^(٦٧) . والطلب مرتفع على هذين النهرين من قطاعي الزراعة والطاقة الكهربائية ، ويمكن القول ان نهر الفرات يعد ذا اهمية قصوى لسوريا تفوق اهميته في كل من تركيا والعراق ، نظراً لان الموارد المائية في سوريا شحيحة بالمقارنة مع تركيا والعراق من جهة وكون الانهار في سوريا تكون عملياً اكثر من ٨٠% من مصادر المياه المتاحة من جهة اخرى ، كما ان المياه المتاحة للاستثمار من مياه الامطار في سوريا ضئيلة للغاية لا تتجاوز ٩% من الجريان السطحي ، ونظراً للتبخر الشديد الذي تتعرض له مياه الامطار في سوريا ، وكذلك بسبب اختلاف معدل الهطول وتوزيعها الجغرافي ، لذلك تصبح الانهار ذات اهمية خاصة في سوريا^(٦٨).

والى جانب نهري دجلة والفرات هناك نهار أخرى تتبع من تركيا مثل انهار تتبع من داخل تركيا كنهر جججج ، وعقرين ، والساجور ، بينما يصب في لواء الاسكندرونة السوري نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ، ويمكن ان تكون هذه الانهار مورداً للمياه ومصدراً للتعاون بدلاً من النزاع ، ولكن الحل يعتمد على حسن النية لدى الاطراف المعنية ، ويبدو ان حسن النية ظل غائباً بين تركيا وسوريا .

تمكنت تركيا من خلال اتفاقيات جائرة وقعتها مع ادارة الانتداب الفرنسي على سوريا من الحصول فيما بعد على مياه اكثر مما تعطيها القوانين الدولية ، من الشريانين الكبيرين دجلة والفرات^(٦٩) . ويمكن القول استناداً الى التعريفات الغالبة في الفقه والقانون الدولي والمحكمة الدولية، بأن نهري دجلة والفرات هما نهرا دوليان ، وتخضع الدول التي يجريان عبر أراضيها وهي تركيا وسوريا والعراق، الى احكام القانون الدولي ومبادئه في تنظيم استغلال مياههما^(٧٠).

أما الاتفاقيات المعقودة بين الدول المتشاطئة فنحن لانجانب الحقيقة اذ قلنا بان مشكلة المياه في نهري دجلة والفرات بين سورية وتركيا والعراق تعد مشكلة نموذجية بالنسبة للمنطقة ، اذ ان العلاقة غير

المتكافئة بين دولة المنبع تركيا ودولتي سوريا والعراق حيث كمية المياه وتطلعات تركيا وطموحاتها بإنشاء السدود الاستراتيجية لخن المياه والاستفادة منها مثلت مشكلة حول تقسيم مياه نهر الفرات ، ولاسيما بعد الاستقلال ، اذ اصبح نهر الفرات دوليا يمر في سوريا وينتهي في العراق ولحل مشكلة المياه بين الدول المتشاطئة عقدت عدة اتفاقيات حتى بعد الاستقلال السوري عام ١٩٤٦^(٧١).

بدأت تركيا تفكر جديا بدور اقليمي مهم، والتاثير في اوضاع المنطقة سياسيا واقتصاديا، من خلال وسائل عديدة ومنها مصادر المياه، وهي تلجأ الى استعمال المياه، ورقة ضغط في الوقت الذي تراه مناسبة من اجل الحصول على مكاسب سياسية، عن طريق خلق علاقات غير مستقرة مع جيرانها العرب ^(٧٢).

ان سياسة تركيا الخارجية ازاء سوريا فيما يخص الموارد المائية مثلت تهديدا مستمرا لأمنهما الوطني والقومي ؛ بسبب امساك تركيا بقوة بورقة المياه واستغلالها بما يهدد المصالح الحيوية للدولتين اعلاه، ومحاولة اشهار هذه الورقة معادلاً لسلعة النفط الاستراتيجية، وعدم اخضاعها لمنطق القانون الدولي، طالما ان نهري دجلة الفرات ينطبق عليهما ماينطبق على الانهار الدولية من قوانين واعتبارات، لاسيما وان هذين النهرين يصلان الى كل من سوريا والعراق قبل ان تتكون دولة تركيا الحديثة ^(٧٣).

لم تكن مشكلة تقاسم مياه نهر الفرات أولى المشكلات المائية بين سوريا وتركيا ، اذ سبق للسلطات التركية ان قامت خلال الاحتلال والانتداب الفرنسي لسوريا بعمليتين الأولى قامت فيها بتحويل مجرى نهر القويق الذي كان يشق مدينة حلب ويوفر لها حاجاتها من مياه الشرب ، بينما قامت في العملية الثانية بتحويل نهر ججغ الذي هو أحد روافد الخابور ويشق مدينة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة تحويلاً كاملاً فهبط معدل تصريف مياه هذا النهر ، الذي ينبع ايضا من تركيا ، أما نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويصب في لواء الاسكندرون فتطالب تركيا سوريا بضمه الى المفاوضات المائية الثنائية أسوة بالفرات ^(٧٤)

أما نهر عفرين فهو ينبع من تركيا ويدخل سوريا في منطقة عفرين التي لاتبعد عن مدينة حلب اكثر من ٥٠ كم ويروي مساحته في منطقة عفرين شمال حلب قرب الحدود التركية تصل الى ٣٠ الف هكتار ، أما نهر دجلة فيبعد الحد الفاصل بين كل من شمال شرق سوريا وتركيا والعراق، إذ يمر في الحدود السورية بطول ٤٤ كم والطبيعة الجغرافية لهذا النهر تجعل من الصعوبة استغلاله من تركيا وبدرجة أقل في سورية والعراق ، وبهذا فإن نهر دجلة ليس موضوع تنازع بين سورية وتركيا ، ورغم إن تدفقه عند الحدود السورية يبلغ (٥٨٠ م^٣) أي مايعادل ١٨ مليار م^٣/ثا ، الا إن الفائدة الاقتصادية منه متوافقة ^(٧٥).

أما نهر الفرات فهو أول نهر فكرت الحكومة السورية باستثمار مياهه لتوليد الطاقة الكهربائية ، لضخ مياه الشرب نحو مدينة حلب فاتجهت نحو المانيا للتمويل والمساعدة في اقامة سد ضخ على نهر الفرات وكان الهدف من بناء هذا السد بالاضافة الى توليد الطاقة الكهربائية ري مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الخصبة تزيد عن ٦٠٠ الف هكتار الى جانب تنظيم نهر الفرات ودرء الفيضان^(٧٦). وفي هذا الاتجاه حاولت تركيا الضغط على دول الجوار العربي من خلال اقامة السدود على نهر الفرات ومحاولتها التصرف بمياه النهر لما تمليه عليه مصالحها الشخصية على حساب سورية والعراق وعدت تركيا المياه سلعة استراتيجيه بمعنى انها يمكن ان تعوضهم امكاناتهم النفطية ، فتركيا تملك الخضرة والمياه والمساحات الشاسعة والقوى البشرية ولكنها تفتقر الى مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول^(٧٧).

وفي آذار ١٩٤٩ وقع العراق مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار من أجل تنظيم الأنهار المشتركة ، وقد استبعد من هذا الإتفاق الجانب السوري وهو ما يعيب هذه المعاهدة ، إذ تعهدت تركيا بموجبها باطلاع العراق على اية مشروعات مائية تقام على مياه نهر دجلة والفرات، فيما حققت المعاهدة سبت بروتوكولات عالج الأول منها موضوع جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدها من خلال تأكيد حق دول الجوار في تنفيذ إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن إنسياب المياه أو للسيطرة على الفيضانات من الأراضي العربية أو التركية على ان تتحمل دول الجوار تلك التكاليف^(٧٨) ونص الاتفاق على تأسيس محطة تسجيل القراءات المائية من منطقة بيرة جك - على نهر الفرات كما ان هناك اعترافاً تركياً بحق العراق باقامة أية مشروعات تكفل له حق انسياب المياه بصورة طبيعية بهدف التحكم بالفيضانات وله حق إجراء المسح والحفريات^(٧٩).

كما حاولت تركيا من اجل الضغط على سورية في مطلع ا لخمسينيات تحويل نهر القويق الذي ينبع من اراضيها في عينتاب ويمر في سورية نحو حلب حتى ينتهي في جنوبها قرب سبحة المتخ الذي يقوم باروائها ، بما ان حلب تعتمد على هذا النهر في مياه الشرب وري مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ، فقد تسبب هذا باضرار فادحة بالاقتصاد السوري، وهذا الاجراء الذي قامت به الحكومة التركية انذاك لايمحي من الذاكرة السورية وتسترجعه كلما عمدت تركيا الى تخفيض مياه نهر الفرات المار ضمن الاراضي السورية وهذا مثل بدوره ارهاباً اقتصادياً تقوم به الحكومة التركية ضد سورية سواء قامت به بحجة املاء سد اتاتورك أو بوصفه ضغطاً سياسياً ضد سورية المتهمة بانها تشجع العناصر الانفصالية الكردية والارمنية وتدريبهم ضدهم ضمن اراضيها^(٨٠).

كما تقرر في المؤتمر الثاني للغذاء والزراعة الذي عقد في عام ١٩٥١ ، بأن تطوير مشاريع الجزيرة السورية ، واستثمار نهري الخابور والفرات لها تاثيرات سلبية على استعمال المياه في العراق ؛ لذا يجب أن لاتنفذ الا بعد التوصل الى اتفاق بين سوريا والعراق^(٨١).

يبدو ان الحكومة التركية استعملت السياسة المائية ورقة ضغط لحل جزء من مشاكلها الداخلية مع دول الجوار ، وتحديدًا سوريا من خلال استعمال موضوع المياه عامل ضغط لنيل اعتراف سوري بحدود تركيا ومبادلة المياه بالنفط ، وقد دفعها إلى ذلك سيطرتها على المجاري العليا للنهار من ان تصبح الدولة الأقوى بين الدول المستفيدة من المياه ، ولهذا أصبحت هي المتحكم الرئيس بكمية المياه الخارجة منها، كما إن تفوق تركيا في ميزان القوى العسكرية على مثيلاتها من الدول المجاوره. دفعها إلى أسلوب المماطلة والتسويق في عدم الوصول إلى إتفاقيات نهائية تضمن حقوق الأطراف كلها في المياه ، وبهذه الطريقة لن يتم التوصل الى حل لمشكلة المياه كونها مرتبطة بقضايا أخرى، منها المعوق السياسي الذي أدى الى توتر العلاقات التركية مع الاقطار العربية.

الخاتمة :

من خلال استعراضنا لموضوع "مسار العلاقات السورية - التركية بين الواقع والطموح ١٩٤٩ - ١٩٥٤" يمكننا أن نحدد أبرز الإستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة :

كان إهتمام تركيا بالشأن السوري نابعاً من حرصها في الحفاظ على أمنها الأقليمي ولاسيما حدودها الشمالية حيث وجود الاتحاد السوفيتي الذي حاول الوصول الى المياه الدافئة في البحر المتوسط من خلال السيطرة على المضائق المهمة (الدردنيل والبسفور) التي تقع ضمن الأراضي التركية لأهميتها الاستراتيجية له.

الخوف التركي من تداعيات المد القومي العربي في سوريا وتعاضمه ولاسيما التخوف من قيام دولة عربية كبرى على حدودها الأمر الذي يعده الأتراك تهديداً اقليمياً ، إلى جانب أن المد القومي يتعارض آيدولوجياً مع المد الشيوعي.

كان من رأي الأتراك أنه يمكن تحييد التهديد السوفيتي الذي بدأ يتوغل في الشأن السوري وتدابير المد القومي العربي من خلال التحالف مع الغرب وإن كانت دولاً استعمارية ، الأمر الذي دفع الأتراك إلى التقرب إلى الأحلاف الغربية التي كانت تهدف إلى إجهاض المد القومي وحصار الإتحاد السوفيتي ، حتى أصبحت تركيا ممثلة للغرب في الشرق الأوسط ، واستطاعت من خلال هذا الإنضمام تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد كان أبرزها الاطمئنان على أمنها من التهديدات الخارجية السوفيتية ، كما حصلت على مساعدات إقتصادية وعسكرية من بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوقوف في وجه الإتحاد السوفيتي .

كانت رؤية السياسة التركية نحو سورية تتلخص في سعيها لأن تؤدي دوراً مهماً في تحقيق أهدافها لموقعها المميز ولكونها حلقة وصل مهمة في مشاريعها . لذلك تمثلت نظرة الحكومة التركية في الانقلابات العسكرية المتكررة التي كانت أضعف من ان تواجه الكوارث التي أصابت الداخل السوري و

محيطه الخارجي ثم أن التغييرات التي حصلت في سوريا خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٤ هي الأمل لإحتمال مجيء حكومة جديدة تؤيد الدخول في مشروع الشرق الأوسط ، نابع من عقدة الخوف على مصالحها فتارة تقف موقفاً عدائياً وتارة أخرى تستغل الظروف لتحسين موقفها ، لذلك سخرت الحكومة التركية سياستها من أجل تسوية المشاكل العالقة بينها وبين سورية ١٩٤٩ لأهمية موقعها وتأثيرها في الاحداث وكان للسياسة الدولية في المنطقة أثرها الواضح ، لذلك استهدفت الأحلاف الغربية سوريا لموقعها المميز ولكونها حلقة وصل مهمة في مشاريعها .

ويبدو ان السياسة التركية تضمّر خشيتها من مطالبة سوريا لتركيا بلواء الأسكندرونه ولذلك أظهر الأتراك شيئاً من حسن نواياهم نحو سوريا وبذلوا جهوداً لمجيء حكومة جديدة تؤيد الدخول في مشروع الشرق الأوسط .

حاولت الحكومة التركية استعمال السياسة المائية للضغط على سوريا لتحقيق بعض المكاسب ، ولاسيما إذا عرفنا ان مسألة المياه هي من أهم العوامل التي تشغل الأمن القومي للدولة ، ولأن تركيا تعرف ان نقص المياه الصالحة للشرب والري يثير قلقاً وطنياً بالغاً كونها تعرقل فرص التقدم والتطور ، فقد استغلت تركيا هذا العامل المائي بصورة جيدة لصالحها من خلال استعماله ورقة ضغط في سياسات التحكم التي مارستها دولة المنبع (تركيا) ومنها الحد من تدفقها أو عن طريق زيادة ملوحتها أو حتى قطعها جزئياً ، فكان ذلك سبباً في حدوث أزمات وكوارث داخلية. ولهذا كانت العلاقة غير المتكافئة بين دول المنبع تركيا والدولتين الشريكتين في نهري (دجلة والفرات) سوريا والعراق من حيث كمية المياه وتطلعات تركيا وطموحاتها بانشاء السدود الاستراتيجية كخزن المياه والاستفادة منها. كانت علاقات مد وجزر وطالما لوحث الحكومة التركية بورقة المياه على سوريا والعراق

كان هناك عامل مهم هو نشأة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ واعتراف تركيا به ثم قيامها بتعيين أول قنصل عام ١٩٥١ مع ماكان يعنيه ذلك من إتخاذ تركيا صديقاً إقليمياً له وهو مايدخله في مواجهة مع العرب . ان هذا الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي بين الطرفين كان ممقوتا من لدن الحكومات العربية ، ولاسيما من الحكومة السورية ، وكانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بالكيان الصهيوني ، وكان لهذا الاعتراف أثر عميق جداً في معطياته السلبية في العلاقات العربية - التركية.

الهوامش:

(1) Ben Jaim in shwadran : The middle – East , Oil and The great powers. (New York , 1955) , P. 332.

؛ د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، رقم الملف ت/ ٧٣٨/٣ عنوان الملف ، كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ، في ١٦ كانون الاول ١٩٤٨ ، ص ٥٢؛ د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٢٦٥١ ، رقم الملف ١٣٥/١٥/٦ عنوان الملف ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية ، في ٩ نيسان ١٩٤٩ ، و ١ ، ص ٤.

(٢) حسني الزعيم (١٨٨٩ - ١٩٤٩) ولد في حلب ، تخرج في الكلية العسكرية في اسطنبول ، تطوع في جيش الأمير فيصل الذي دخل دمشق ، وفي عهد الانتداب الفرنسي تطوع بالجيش الفرنسي عام ١٩٢١ في سوريا ، حارب مع قوات فيشي في سوريا خلال الحرب العالمية الثانية ، سجنه الحلفاء ، ثم اطلق سراحه عام ١٩٤٣ ، وعاد للجيش عام ١٩٤٦ ينظر : جوردن هـ. توري ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨؛ ترجمة محمود فلاحه ، دار الجماهير ، ط ٢ ، (د.م ، ١٩٦٩) ، ص ١٣٣؛ نذير فنصة ، أيام الزعيم ١٣٧ يوماً هزت سوريا ، دار الأمانة ، (بيروت ١٩٨٣) ، ص ٦٤-٦٣.

(٣) جوناثان اوين ، اكرم الحوراني : دراسة حول السياسة السورية بين ١٩٤٣-١٩٥٤ ، ط ١ ، (بيروت ١٩٩٦) ، ص ٦٤-٦٣.

(٤) جبرار ديجورج ، دمشق من الامبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر ، ترجمة محمد رفعت عواد ، منشورات المجلس الاعلى للثقافة ، (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص ١٨٣.

(٥) محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ العرب المعاصر ، رواد النهضة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٩) ، ص ٤٨.

(٦) جبرار ديجورج ، المصدر السابق ، ص ١٨٩.

(٧) جورج حداد ، فارس الخوري حياته وعصره ، مطابع دار صادر ربحاني (بيروت، ١٩٥٢) ، ص ٢٨.

(٨) د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٨ ، رقم الملف ت/ ٢٩٩/١ كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ١٨ تموز ١٩٤٩ و ٨٩ ، ص ١٥٦؛

United state , state Department Files Telegram , From Damascus to Department of state , Note A. 39 , December 29 , 1949 , Reel2 , pp. 827-828؛

نزار الكيالي ، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠ ، دار طلاس (دمشق ، ١٩٩٧) ، ص ٣٣١.

(٩) د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي (٣١١/٢٧٣٨) ، رقم الملف ت/ ٢٩٩/١ كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ١٨ تموز ١٩٤٩ و ٨٩ ، ص ١٥٦؛ صوت الأهالي (جريدة)، بغداد، العدد (١٧٨٢) ، في ٧ نيسان ١٩٤٩.

(١٠) د.ك. و ، البلاط الملكي ، (٣١١/٢٧٣٨) رقم الملف ت / ٧٩٥ / ٢٠٠ / ١٢٦٦ كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ٣ نيسان ١٩٤٩ و ٩٣ ، ص ١٧٦.

(١١) حسني البرازي (١٨٩٣-١٩٦٨) هو حسني سليمان البرازي ، ولد في دمشق ، وأكمل الابتدائية والثانوية فيها ، ودرس الحقوق في الاستانة ، وهو من مؤسسي الكتلة الوطنية ، ثم أصبح عضواً في الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ ، أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية عام ١٩٤٢ ، ثم محافظ حلب لكنه استقال عام ١٩٤٩ ، انتخب نائباً عن حمّاه ،

- في عام ١٩٤٩. ينظر: مكتب الدراسات السورية والعربية ، من هم في العالم الغربي ، (دمشق ١٩٥٧). ص ٧٧.
- سليمان سليم البواب ، موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين (د.م. ، ٢٠٠٠)، ج ٣، ص ٢٢٩.
- (12) Report from F.O to British Commisssionaire March 31949,p23.
- د.ك. و ، (٣١١/٢٧٣٧) رقم الملف ت/١/٢٤٥ كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ١٥ حزيران ١٩٤٩ و ١، ص ٢.
- (١٣) نجله ابراهيم مصطفى ، الحياة النيابية في سورية ١٩٤٣ - ١٩٥٤ ، رسالة مانجستير (غير منشورة) ، التربية ابن رشد ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٠). ، ص ٢٢٣؛
- Hatay : It's Impact on Turkish- Syrian relations 1939-1956. The Middle East Journal , Vol .10 , Note.4 – 195 , p. 386.
- (14) Gordon . H , Terrey : Syrian politics and the military 1945-1958 , Ohio University press , 1984 . p 54 .
- (١٥) عندما اعلن قبوله ان تصبح المنطقة التي كانت بيد الجيش السوري على طول بحيرة الحولة منطقة منزوعة السلاح تحت اشراف الامم المتحدة وانه سعى سراً لمقابلة بن جوريون .ينظر : جوناثان اوين ، المصدر السابق ، ص ٢٧.
- (١٦) انطوان سعادة (١٩٠٤-١٩٤٩) سياسي مفكر لبناني ، ولد في البرازيل ، من أبوين مسيحيين ، جاء الى لبنان عام ١٩٢٠ ، واسس الحزب السوري القومي عام ١٩٣٢ ، اشتهر بمعارضته للحكومة اللبنانية حتى انه اتهم بتدبير عصيان مسلح فيها ؛ لذا لوحق من لدن السلطات اللبنانية فجاء الى دمشق ، نفذ فيه حكم الاعدام عام ١٩٤٩ بعد ان سلمه حسني الزعيم الى الحكومة اللبنانية . ينظر : باترك سيل ، الصراع على سوريا ودراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨ ، ترجمة سمير عبده ، محمود خلاصة ، (بيروت ، ١٩٦٨)، ص ١٠٢؛ عبد الوهاب الكيالي ، وكامل الزهري الموسوعة السياسية ، ، (بيروت ، ١٩٩٠) ، ج ١، ص ٨٩.
- (١٧) ؛ د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٤٨١٤ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق ، مباحثات حول الوحدة ، في ٢٥ أيلول ١٩٤٩ ، و ٢، ص ١٢؛
- Bernaard Vernir ,Armee et politique,Au Moien Oriet (paris,1966).p23.
- (١٨) محمد رشيد عبود الرواي ، التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤ رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ص ٧٩-٨٠؛ سليم طه ، اسرار الانقلاب العسكري الاخير في سوريا ، تحليل على الواقع الانقلابات الثلاثة في سوريا واهدافها الحقيقية ، حقيقة المعارف ، (بغداد ، د.ت) ، ص ص ٤٩ - ٥٠.
- (١٩) بيريودا غوفا ، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥ - ١٩٦٦ ترجمة د. ماجد علاء الدين ود. انيس المتنبي ، ط١، مطبعة الصباح ، (دمشق ، ١٩٨٧) ، ص ٤٧.
- (٢٠) سامي الحناوي (١٨٩٨-١٩٥٠) هو محمد سامي الحناوي ، ولد في حلب ، من أصل عراقي من أربيل ، انتقل الى حلب في عهد الدولة العثمانية ، تخرج من دار المعلمين بدمشق ، ثم دخل الكلية العسكرية في اسطنبول وتخرج فيها عام ١٩١٩ ، عمل في القوات الخاصة عام ١٩٢٧ شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، وبعد انتهائها رقي الى رتبة عقيد ، قام بانقلاب ضد حسني الزعيم في ١٤ آب ١٩٤٩ ، أطيح به بانقلاب عسكري في ١٩ كانون الأول من العام نفسه على يد أديب الشيشكلي الذي ابعده الى بيروت ، إذ لقي مصرعه هناك على يد أحمد حرشو بن عم محسن البرازي في تشرين الاول ١٩٥٠. ينظر:

Bernaard Vernir ,OP;cit,p ,25.

- ؛ د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٤٨١٤ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق ، مباحثات حول الوحدة ، في ٢٥ أيلول ١٩٤٩ ، و٢ ، ص ١٢ ؛ د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٥٠ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق ، الانقلاب السوري؛ عبد الوهاب الكيالي ، كامل الزهيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .
- (٢١) نزار الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥
- (٢٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٦٦٨ / ٣١١ ، رقم الملف ١-١٧/٢ ، كتاب القنصلية العراقية في مصر الى وزارة الخارجية في ٥ كانون الاول ١٩٤٩ ، و٢ ، ص ٢١ ؛ جورج حداد ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦-٤٧ .
- (٢٣) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٥٢ / ٣١١ رقم الملف س أ / ١١٣ / ٢٤٧ ، كتاب القنصلية العراقية في حلب الى وزارة الخارجية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ و ١٨ ، ص ١٢١ .
- (٢٤) محمد علي كرد ، المذكرات ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، مطبعة الترقى ، (دمشق، دت) ، ج٤ ، ص ١٣٣ .
- (٢٥) نزار الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .
- (٢٦) جورج حداد ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦-٤٧
- (٢٧) نجاح محمد ، الحركة القومية الدينية في سورية ١٩٤٨-١٩٦٧ ، دار البعث ، (دمشق ١٩٨٧)، ص ص ٢١٥-٢١٦ .
- (٢٨) أديب الشيشكلي (١٩١٠ - ١٩٦٤) ، ولد في حماة ، دخل القوات الخاصة الفرنسية واصبح برتبة ملازم ، شارك في معارك التحرير ضد الفرنسيين عام ١٩٤٥ ، قاد فوج الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي لتحرير فلسطين عام ١٩٤٨ ، ساهم في انقلاب حسني الزعيم ، عاد الى الجيش بعد انقلاب الحناوي ، و قاد انقلاب ضده نتيجة الاختلاف بالرؤى ، اصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٣ غادر سورية عام ١٩٥٤ قتل في البرازيل في ٢٨ ايلول ١٩٦٤ ينظر : غسان حداد ، اوراق شامية من تاريخ سوريا المعاصر ، ١٩٤٦ - ١٩٦٦ ط٢ ، (بغداد ، ٢٠٠١) ، ص ٤٣ ؛ ناجي عبد النبي ، سورية ، صراع الاستقطاب ، دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣ ، دار ابن العربي ، (دمشق ، ١٩٩٦)، ص ٥١٧ .
- (٢٩) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٥٢ / ٣١١ رقم الملف س أ / ١١٣ / ٢٤٧ ، كتاب القنصلية العراقية في حلب الى وزارة الخارجية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ و ١٨ ، ص ١٢١ .
- (٣٠) ينظر نزار الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٣٥١ ؛ الزمان (جريدة) ، العراق ، العدد (٣٦٠٣) و (٣٦٠٤) في ٢٠ آب ١٩٤٩ ، ٩ ت ١٩٤٩ .
- (٣١) جوناثان اوين ، المصدر السابق ، ص ٨٢
- (٣٢) وليد المعلم ، سوريا ١٩١٨ - ١٩٥٨ ، التحدي والمواجهة ، ط ١ ، مطبعة عكرمة (دمشق ، ١٩٨٥) ، ص ١٤٦ .
- (٣٣) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٧٣٨ / ٣١١ ، رقم الملف س / ٥ / ١١٧ ، كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ٢٩ آذار ١٩٥٠ و ٤٨ ، ص ٨٣ ؛ جريدة القيس ، العدد (٤٢٢٧) في ٣٠ تشرين الثاني ، ١٩٥٠ نقلاً عن نجله ابراهيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ ؛ The Middle fast journal Vol 5 , Note. 3 , 1951 , p.352

- (٣٤) معروف الدواليبي (١٩٠٧-؟) ولد في حلب ، درس في دمشق وحلب ، إذ درس الابتدائية والثانوية في دمشق ، ثم درس العلوم الاسلامية في كلية الشريعة في حلب ، وأكمل الماجستير والدكتوراه في الحقوق ، ومارس المحاماة ، وانتخب نائباً عن حلب عام ١٩٤٧ ، ساهم في تأسيس حزب الشعب عام ١٩٤٨ ، ثم أعيد انتخابه في الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٧ ، وأصبح وزيراً للاقتصاد (١٩٤٩-١٩٥٠) ، ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٥١ ، وأودع السجن خلال (١٩٥٢-١٩٥٣) وقد غادر سوريا الى لبنان عام ١٩٥٤ ، ثم عاد وانتخب نائباً في المجلس النيابي في أيلول ١٩٥٤ واستمر بهذا المنصب حتى عام ١٩٥٨ ، ثم عين رئيساً للوزراء بعد الانفصال ١٩٦١-١٩٦٢ . ينظر: سليمان سليم البواب ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٥؛ جورج فارس ، من هم في العالم العربي ، سورية ، (دمشق ، ١٩٥٧) ، ج ١ ، ص ٢٥٤.
- (٣٥) باترك سبيل ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ ، غسان تويني ، منطق القوة او فلسفة الانقلابات في الشرق العربي ، دار بيروت ، للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٩٥٤) ، ص ٧٧.
- (٣٦) د.ك. و ، البلاط الملكي ، ٢٧٤٠ / ٣١١ ، رقم س/٣/٣ ، كتاب القنصلية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ٩ كانون الثاني ١٩٥٢ ، و ٨٦ ، ص ١٦٦.
- (٣٧) هو الحزب الذي انشأه اديب الشيشكلي عندما كان في رئاسة الاركان عام ١٩٥٢ واطلق عليه (حركة التحرير) وانتسب اليه عدد من الشباب المثقف ينظر : أنور العشي ، في طريق الحرية مطبعة الاعتدال ، (دمشق ، ١٩٣٧) ، ص ١٥٢.
- (٣٨) ملفات العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، سجل ١١٠٣/٢ ، رقم ٧٧٣ ، الانقلابات العسكرية ، (بيروت ، في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٧) ، و ٢١؛ أنور العشي ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ ؛ بيريودا غوفا ، المصدر السابق ، ص ٧١.
- (٣٩) نجله ابراهيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦.
- (٤٠) د.ك. و. البلاط الملكي (٢٦٥٦ / ٣١١ رقم الملف ١/٦/٤٥٧ ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، و ٤٣ ، ص ٦١.
- (٤١) مصطفى حمدون ، ولد في ١٩٢٥ في حماه ، تخرج في المدرسة الحربية ١٩٤٨ ، وهو من اللواء الثاني في حلب وهو من ركانز اكرم الحوراني في الجيش ، وكان دوره اساسياً في انقلاب ١٩٥٤ ، أصبح وزيراً للإصلاح في عهد الوحدة ، ثم نائباً في المجلس النيابي السوري ١٩٦٢ ينظر : أنور العشي ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ ؛ يوسف جبران غيث ، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨ اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٢١٩.
- (42) Transulation of Decleration at attributed to Hashim Atassi ,Februay 2,1954, No.438,American Micro Film ,11/378,p 21.
- د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٥٦ / ٣١١ ، رقم الملف ١١/١٣ ، كتاب القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٧ أيلول ١٩٥٣ ؛ أنور العشي ، المصدر السابق ، ص ١٥٣.
- (٤٣) أنور العشي ، المصدر نفسه ، ص ١٥٤.
- (٤٤) أمل بشور ، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر ، دار جروس برس ، (طرابلس ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٦٤.

- (٤٥) غالب العباسي ، الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي في سورية ، مطابع اشقر اخوان (دمشق ، ١٩٥٥) ص ٦٢٦.
- (٤٦) صبري العسلي (١٩٠٣-١٩٧٦) ، سياسي حقوقي ، ولد في دمشق ، وأكمل دراسة الحقوق في المعهد العربي عام ١٩٢٤ ، اشترك في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ، وانتخب عام ١٩٣٦ و ١٩٤٣ نائبا عن دمشق في البرلمان السوري ، ، شارك في عدد من الحكومات السورية الوطنية بعد الجلاء وزيرا للداخلية عام ١٩٤٥ والعدلية عام ١٩٤٧ ، ثم أصبح أمين عام للحزب الوطني عام ١٩٤٧ ، اختير الداخلية عام ١٩٤٨ ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٥٤ ، ، ثم اختير رئيسا للوزارة القومية في ١٤ حزيران ١٩٥٦ ، وأصبح نائبا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ، توفي في ١٣ نيسان ١٩٧٦ . للمزيد ينظر: من هم في العالم العربي، المصدر السابق ، ج ١، ص ٤٢٢؛ عبد الغني عطري ، عبقريات ، (دمشق، ١٩٩٧)، ص ص ٢٤-٢٥؛ غسان حداد ، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، ط٢، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٦٢-٦٣؛
- (٤٧) ديجورج ، المصدر السابق ، ص ١٩٠؛ د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ٤٩٤٢ / ٣١١ ، رقم الملف ٧٥/٨/١ ، كتاب القنصلية العراقية في حلب الى وزارة الخارجية في ٨ نيسان ١٩٥٤ ، و ٣١ ، ص ٥٩
- (٤٨) سعيد الغزي (١٨٩٣ - ١٩٦٧) ولد في دمشق ، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية فيها ، ثم الحقوق في بيروت ، وعمل في صفوف الكتلة الوطنية عام ١٩٢٨ ، وأصبح عضواً في المجلس التأسيسي ، ثم عين وزيرا للعدلية عام ١٩٣٦ ، وانتخب نائبا عن دمشق عام ١٩٤٣ ، وتقلد وزارة العدلية عام ١٩٤٥ ، ثم شغل وزارة المالية ووزارة العدلية في وزارة جميل مردم (٢٢ آب - ١٩ أيار ١٩٤٨) وألف الوزارة خلال المدة (١٣ أيلول ١٩٥٥ - ١٣ حزيران ١٩٥٦) توفي ١٩٦٧ . ينظر: جورج فارس ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦؛ سليمان سليم البواب ، المصدر السابق ، ج ٣، ص ٣٨٩.
- (٤٩) جورج حداد ، المصدر السابق ، ص ٧٠.
- (٥٠) خالد بكداش (١٩١٢ - ؟) هو خالد محمد بكداش قرقوط ، ولد في دمشق ، وتلقى تحصيله الابتدائي والثانوي في دمشق ، ونال شهادة البكالوريوس في الرياضيات والفلسفة ، ثم انضم الى الحزب الشيوعي عام ١٩٣٠ ، واعتقل مرارا في ١٩٣٠-١٩٣٣ ، وسافر الى فرنسا عام ١٩٣٦ ، وعاد الى سورية عام ١٩٣٧ ، ثم بدأ نشاطه العني خلال المدة (١٩٤١ - ١٩٤٥) الى أن تحقق الجلاء، وسافر الى موسكو لحضور المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي ، وانتخب نائبا عن دمشق عام ١٩٥٤ ، له مؤلفات عديدة منها القومية والشيوعية ، والشيوعيون والعرب والحركة القومية العربية ، وأخرى تنوعت موضوعاتها في الفلسفة والادب والسياسة . ينظر: من هم في العالم العربي، المصدر السابق ، ج ١، ص ٤٢٢.
- (٥١) د.ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٥٧ / ٣١١ ، رقم الملف ٢٣٥/١/٦ ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٢٦ أيار ١٩٥٤ و ٧ ، ص ١٢ ؛ المصدر نفسه ، ٣١١/٢٦٦٢ ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٤ ، و ٢٥ ، ص ٤٣ ؛ جوناثان اوين ، المصدر السابق ، ص ٢٢١-٢٢٢ ؛ جورج حداد ، المصدر السابق ، ص ٧٠.

- (٥٢) د.ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٦٢ / ٣١١ ، رقم الملف ٤٣٠/٧/٧ ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٤ و ٢٥ ، ص ٤٣ ؛ محمد فرج ، النضال الشعبي في سورية وقضية الانقلابات ، دار القومية للطباعة والنشر (د.ت) ، ص ٨٨.
- (٥٣) أحمد ساجر الدليمي ، العلاقات التركية الاسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٨) ، ص ١١ ؛ صابر عبد الرحمن طعيمة ، اليهود في موكب التاريخ ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٦٣.
- (٥٤) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٢٧٤.
- (٥٥) احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٥.
- (٥٦) مجموعة من المؤلفين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط ١ ، (الدوحة ، ٢٠١٠) ، ص ١٣٣.
- (٥٧) أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤.
- (٥٨) ولد عصمت اينونو عام ١٨٨٤ م ، سيرة حياته تكونت في الجيش ، وكان قائدا للقوات العثمانية في اليمن واصبح القائد العام للجيش الرابع على الجبهة الروسية ، انضم مع مصطفى كمال في انقرة خلال حركته الوطنية ، حاز على لقب (اينونو) بعد انتصاره على الجيش اليوناني عام ١٩٢١ م بموقعة (اينونو) ، عين وزيرا للشؤون الخارجية عام ١٩٢٢ م اصبح نائبا لرئيس الوزراء خلال الفترتين ١٩٢٣ - ١٩٢٤ م و ١٩٢٥ - ١٩٣٧ م ، وبعد وفاة اتاتورك انتخب رئيسا للجمهورية وبقي في منصبه حتى عام ١٩٥٠ م ، عندما فاز الحزب الديمقراطي بالانتخابات ، وأصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية... ينظر :
- Ismail . H. Token , Ismet Inonu (Ankara : 1946) , Pp 10-20 .
- ؛ احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٠.
- (٥٩) نجدت فتحي صفوة ، موقف تركيا من قضية فلسطين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥) (بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ٩٢
- (٦٠) عدنان مندريس (١٨٩٩ - ١٩٦٠) ولد في مدينة (Aydin) التي تقع غرب تركيا ، من عائلة مالكي الأراضي الثرية ، تخرج من الكلية الأمريكية في ازميز ، ومدرسة الحقوق في انقرة وفي عام ١٩٣٠ م شارك في المعارضة السياسية التي قادها حزب الشعب الجمهوري لغاية ١٩٤٥ م شارك مع جلال بايار في تأسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦ م ، وأصبح رئيسا للوزراء بعد فوز الحزب عام ١٩٥٠ م اعدم بعد انقلاب عام ١٩٦٠ م . أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٢.
- (٦١) عبد الوهاب بكر ، تركيا والصراع العربي الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (د.م ، ١٩٩١) ، ج ١ ، ص ٢٨٦.
- (٦٢) مجموعة المؤلفين ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٨.
- (٦٣) وليد رضوان مشكلة المياه بين سورية وتركيا ، شركة المطبوعات ، التوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص ١٠٨؛
- Ismail Social : Turkish. Arab Diplomatic relations after the second world war. Studies on Turkish Arab Relations , (1986) , Ankara , p.223.

- (٦٤) مأمون كيوان ، الخلاف المائي التركي - السوري - العراقي واباعاده في مجلة شؤون عربية ، العدد (٨٧) (القاعدة ١٩٩٦)، ص ١٢٧.
- (٦٥) المصدر نفسه ، ص ١٢٧.
- (٦٦) سمير صالحة ، مياه اسرائيل في العلاقات المائية العربية - التركية ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، مالطا ، العدد (١٥) ١٩٩٥ ، ص ١٣٠.
- (٦٧) مأمون كيوان ، المصدر السابق ، ص ٤٣.
- (٦٨) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ١٩.
- (٦٩) عبد العزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ص ٢٣٠.
- (٧٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣١.
- (٧١) فكانت أول معاهدة بين تركيا وسوريا بشأن الفرات هي معاهدة لوزان الاولى المعقودة في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ ولوزان الثانية في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، إذ نصت الاولى على تشكيل لجنة لمعالجة المشاكل الخاصة بالمياه في نهري دجلة والفرات فيما نصت الثانية على الزام تركيا باستشارة سورية والعراق قبل القيام بمشاريع مائية على نهري دجلة والفرات داخل الاراضي التركية كما عقدت اتفاقية في ٣ آذار ١٩٣٠ حول دجلة وقعت بين الجانب التركي مع كل من بريطانيا وفرنسا وضعت فيها قواعد واضحة لاستعمال مياه دجلة ، اعترضت بموجبها بان نهر دجلة مشترك وذو صفة دولية الى جانب ضمان حقوق المياه السورية في نهر دجلة ينظر: وفيق الخشاب ، الاطار الدولي للمواد المائية في العراق ، مجلة الاستاذ ، مصر ، المجلد (١٥) ، العدد (١٥) ، السنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ص ٤٦١؛ طارق المجذوب ، العلاقات العربية - التركية الراهنة ، التعاون العربي الاشتراكي في مجال مشاريع البنية التحتية - المياه والطاقة الكهربائية ، مجلة المستقبل العربي العدد (١٨٨) ، (بيروت ، تشرين ٢ ، ١٩٩٤) ، ص ٩٥.
- (٧٢) عز الدين خيرو ، المصدر السابق ، ص ٩٢.
- (٧٣) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ١١٩.
- (٧٤) المصدر نفسه ، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٧٥) المصدر نفسه ، ص ٦٧ - ٦٩.
- (٧٦) المصدر نفسه ، ص ٧٠ - ٧١.
- (٧٧) الدفاع (جريدة)، دمشق ، العدد (٤٨) تشرين الثاني ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤.
- (٧٨) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ١٢١.
- (٧٩) صلاح سليم علي، مشاريع تركيا الاروائية على نهر الفرات وتأثيرها على المنطقة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧.
- (٨٠) محمد علي القوزي ، المصدر السابق ، ص ٧٢.
- (٨١) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

قائمة المصادر والمراجع :

١. الوثائق غير المنشورة :
- أ- ملفات البلاط الملكي :
٢. د.ك. والبلاط الملكي (٣١١/٢٧٣٧) رقم الملف ت/ ٣/ ٧٣٨ عنوان الملف ، كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ، في ١٦ كانون الاول ١٩٤٨ .
٣. د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٢٦٥ ، رقم الملف ٦/ ١٥/ ١٣٥ عنوان الملف ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية ، في ٩ نيسان ١٩٤٩ ، و ١ ، ص ٤ .
٤. د.ك.و البلاط الملكي (٣١١/٢٧٣٧) رقم الملف ت/ ١/ ٢٤٥ كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ١٥ حزيران ١٩٤٩ .
٥. د.ك. ، البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٨ رقم الملف ت/ ١/ ٢٩٩ كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ١٨ تموز ١٩٤٩ .
٦. د.ك. ، البلاط الملكي ٣١١/٢٦٥٠ ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الانقلاب السوري ، ١٩٤٩ .
٧. د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ٤٨١٤ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق ، مباحثات حول الوحدة ، في ٢٥ أيلول ١٩٤٩ .
٨. د.ك.و البلاط الملكي ، رقم الملف (٣١١/ ٢٦٥٢) رقم الملف س أ / ١١٣ / ٢٤٧ ، كتاب القنصلية العراقية في حلب الى وزارة الخارجية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ .
٩. د.ك. و البلاط الملكي (٣١١/٢٧٣٨) رقم الملف س / ٥ / ١١٧ ، كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية ٢٩ آذار ١٩٥٠ .
١٠. د.ك. و ، البلاط الملكي ، ٢٧٤٠ / ٣١١ ، رقم س/ ٣/ ٣ ، كتاب القنصلية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ٩ كانون الثاني ١٩٥٢ .
١١. د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٥٦ / ٣١١ ، رقم الملف ة / ١١/ ١٣ ، كتاب القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٧ أيلول ١٩٥٣ .
١٢. د.ك. و البلاط الملكي (٢٦٥٦ / ٣١١ رقم الملف ٦/ ١/ ٤٥٧ ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ .
١٣. د.ك. و البلاط الملكي (٣١١/٢٦٦٢) ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٤ .
١٤. د.ك. و ، البلاط الملكي (٤٩٤٢ / ٣١١) رقم الملف ١/ ٨/ ٧٥ ، كتاب القنصلية العراقية في حلب الى وزارة الخارجية في ٨ نيسان ١٩٥٤ .
١٥. د.ك. و البلاط الملكي (٢٦٥٧ / ٣١١) رقم الملف ٦/ ١/ ٢٣٥ كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٢٦ أيار ١٩٥٤ .

١٦. د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ٢٦٦٢ / ٣١١ ، رقم الملف ٤٣٠/٧/٧ ، كتاب المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٤ .
١٧. د.ك. و البلاط الملكي (٢٧٤٦ / ٣١١) رقم الملف ٢٣٥/١/٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية في ٨ كانون الثاني ١٩٥٨ .
- ب - مديرية الوثائق التاريخية السورية:
١٨. ملفات العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، (دمشق) سجل ١١٠٣/٢ ، رقم ٧٧٣ ، الانقلابات العسكرية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٧ .
١٩. الوثائق المنشورة :
- أ - الوثائق البريطانية :

Report from .F.o to British Commisssaire March 31949,p23.

- ب- الوثائق الامريكية :
20. Transulation of Decleration at attributed to Hashim Atassi , Februyay 2,1954, No.438,American Micro Film ,11/378.
21. - United state , state Department Files Telegram , From Damascus to Department of state , Note A. 39 , December 29 , 1949 , Reel . 2 .

٣- الموسوعات العربية والمترجمة الى العربية :

٢٢. سليمان سليم البواب ، موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين (د.م. ، ٢٠٠٠)، ج ٢، ج ٣.
٢٣. عبد الوهاب الكيالي ، وكامل الزهري الموسوعة السياسية، (بيروت ، ١٩٩٠) ، ج ١ .
٢٤. مكتب الدراسات السورية والعربية ، من هم في العالم الغربي ، (دمشق ١٩٥٧).
- ٤- الرسائل والأطاريح الجامعية :
٢٥. احمد ساجر الدليمي، العلاقات التركية الاسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨ .
٢٦. محمد رشيد عبود الرواي التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤ رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .
٢٧. نجله ابراهيم مصطفى ، الحياة النيابية في سورية ١٩٤٣-١٩٥٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، التربية ابن رشد ، (جامعة بغداد، ، ٢٠٠٠).
٢٨. يوسف جبران غيث ، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨ اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الاداب ، (جامعة بغداد ، ١٩٩٨) .

٥- كتب المذكرات :

٢٩. غسان حداد ، اوراق شامية من تاريخ سوريا المعاصر ، ١٩٤٦ - ١٩٦٦ ط٢ ، (بغداد ، ٢٠٠١).
٣٠. محمد كرد علي ، المذكرات ١٩٥٠-١٩٥١ ، مطبعة الترقى ، (دمشق ، د.ت) ، ج ٤ .

٦- الكتب العربية والمعرية :

٣١. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ،(بغداد، ١٩٧٥).
٣٢. إبراهيم الداوقى ، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية ،(بغداد ، ١٩٨٧).
٣٣. أمل بشور ، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر ، دار جروس برس ، طرابلس ، ٢٠٠٣ .
٣٤. أنور العشي ، في طريق الحرية ، مطبعة الاعتدال ، (دمشق، ١٩٣٧).
٣٥. باترك سيل ، الصراع على سوريا ودراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، دار طلاس (دمشق ، ١٩٦٧).
٣٦. بيربودا غوفا ، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥ - ١٩٦٦ ترجمة د. ماجد علاء الدين ود. انيس المتني ، ط١، مطبعة الصباح ، (دمشق ، ١٩٨٧) .
٣٧. جورج حداد ، فارس الخوري حياته وعصره ، مطابع دار صادر ربحاني (بيروت، ١٩٥٢) .
٣٨. جوردن توري، السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥-١٩٥٨) ترجمة محمود فلاحه ، ط٢، دار الجماهير (د.م ، ١٩٦٩).
٣٩. جوناثان اوين ، اكرم الحوراني : دراسة حول السياسة السورية بين ١٩٤٣-١٩٥٤ ، ط١، (بيروت ١٩٩٦)
٤٠. جبرار ديجورج ، دمشق من الامبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر، ترجمة محمد رفعت عواد ، منشورات المجلس الاعلى للثقافة ، ط ١ ، (القاهرة ، ٢٠٠٤).
٤١. سليم طه ، اسرار الانقلاب العسكري الاخير في سوريا ، تحليل على الواقع الانقلابات الثلاثة في سوريا واهدافها الحقيقية ، حقيقة المعارف ،بغداد ، (د.ت).
٤٢. صابر عبد الرحمن طعيمة ، اليهود في موكب التاريخ ، (القاهرة، ١٩٦٩).
٤٣. صبحي ناظم توفيق ، مواقف تركيا من قضية فلسطين وعلاقتها مع الكيان الصهيوني ،بيت الحكمة ،(بغداد ، ٢٠٠٢).
٤٤. صلاح سليم علي، مشاريع تركيا الاروائية على نهر الفرات وتأثيرها على المنطقة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ .
٤٥. عبد العزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ (بيروت ، ٢٠٠٠).
٤٦. عبد الغني عطري ، عبقریات ، (دمشق، ١٩٩٧)، ص ص ٢٤-٢٥؛ غسان حداد ، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، د.م ، ط٢، (بغداد، ٢٠٠٢).
٤٧. عبد الوهاب بكر ، تركيا والصراع العربي الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (د.م ، ١٩٩١) ، ج ١ .
٤٨. غالب العياشي ، الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي في سورية مطابع اشقر اخوان (بيروت، ١٩٥٥) .
٤٩. عز الدين الخيرو، الفرات والقانون الدولي، دار الحرية لطباعة، (بغداد، ١٩٧٦).
٥٠. غسان تويني ، منطق القوة او فلسفة الانقلابات في الشرق العربي ، دار بيروت ، للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٩٥٤).
٥١. فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية -البريطانية واثرها في السياسة الخارجية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة ،(بغداد ، ١٩٧٧).

٥٢. مجموعة من المؤلفين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١ ، (الدوحة ، ٢٠١٠).
٥٣. مجموعة المؤلفين ، العرب والاتراك في عالم متغير ، مركز الدراسات الاستراتيجية (بيروت ، ١٩٩٣) ج ١.
٥٤. محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ العرب المعاصر ، رواد النهضة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٩) .
٥٥. محمد فرج ، النضال الشعبي في سورية وقضية الانقلابات ، دار القومية للطباعة والنشر (د.ت) .
٥٦. نجاح محمد ، الحركة القومية الدينية في سورية ١٩٤٨-١٩٦٧ ، دار البعث ، (دمشق ، ١٩٨٧).
٥٧. ناجي عبد النبي ، سورية ، صراع الاستقطاب ، دراسة و تحليل لأحداث الشرق الأوسط والتخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣ ، دار ابن العربي ، (دمشق ، ١٩٩٦).
٥٨. نذير فنصة ، أيام الزعيم ١٣٧ يوماً هزت سوريا ، دار الأمانة ، (بيروت ، ١٩٨٣).
٥٩. نزار الكيالي ، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠ ، دار طلاس (دمشق ، ١٩٩٧).
٦٠. وليد رضوان مشكلة المياه بين سورية وتركيا ، شركة المطبوعات ، التوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٦).
٦١. وليد المعلم ، سوريا ١٩١٨ - ١٩٥٨ ، التحدي والمواجهة ، ط ١ ، مطبعة عكرمة (دمشق ، ١٩٨٥) .
٦٢. هوفسيار نوبار وآخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، تعريب سامي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، (بيروت ١٩٨٥).
- ٧- الكتب باللغة الأجنبية :
٦٣. Ben Jaim in shwadran : The middle – East , Oil and The great powers. (New York , 1955).
٦٤. Bernaard Vernir ,Armee et politique,Au Moien Oriet (paris,1966).
٦٥. Gordon . H , Terrey : Syrian politics and the military 1945-1958 , (Ohio University press , 1984) .
٦٦. Hatay : It's Impact on Turkish- Syrian relations 1939-1956. The Middle East Journal , Vol . 10 , Note.4 – 195.
٦٧. Ismail . H. Token , Ismet Inonu (Ankara : 1946) .
٦٨. Ismail Social : Turkish. Arab Diplomatic relations after the second world war. Studies on Turkish Arab Relations , (Ankara , 1986) .
- ٨- الدوريات:
- أ- البحوث والدراسات :
٦٩. سمير صالحة ، مياه اسرائيل في العلاقات المائية العربية - التركية ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، مالطا ، العدد (١٥) ١٩٩٥
٧٠. طارق المجذوب ، العلاقات العربية - التركية الراهنة ، التعاون العربي الاشتراكي في مجال مشاريع البنية التحتية - المياه والطاقة الكهربائية ، مجلة المستقبل العربي العدد (١٨٨) ، (بيروت ، تشرين ٢ ، ١٩٩٤).
٧١. محمد علي الداود ، العلاقات العربية - التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، (١٤٥)، بيروت ، ١٩٨٢.
٧٢. وفيق الخشاب ، الاطار الدولي للمواد المائية في العراق ، مجلة الاستاذ ، المجلد (١٥) ، العدد (١٥) ، السنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨.

٧٣. نجدت فتحي صفوة ، موقف تركيا من قضية فلسطين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥) (بيروت ، ١٩٨٢) .
 ٧٤. مأمون كيوان ، الخلاف المائي التركي - السوري - العراق وابعاده ، مجلة شؤون عربية ، العدد (٨٧) (القاعدة ١٩٩٦) .

ب- الصحف العربية :

٧٥. جريدة الدفاع ، دمشق ، العدد (٤٨) تشرين الثاني ، ١٩٩٨ .
 ٧٦. جريدة صوت الأهالي ، بغداد، العدد (١٧٨٢) ، في ٧ نيسان ١٩٤٩ .
 ٧٧. جريدة القبس ، العدد (٤٢٢٧) ، في ٣٠ تشرين الثاني ، ١٩٥٠ .
 ٧٨. جريدة الزمان ، العراق ، الاعداد (٣٦٠٣) ، (٣٦٠٤) ٢٠ آب ١٩٤٩ ، ٩ ت ١٩٤٩ .

ج- الصحف الأجنبية :

79. The Middle East journal Vol 5 , Note. 3 , 1951 .

Abstract:

The present study is concerned with Turkey and the military movements in Syria Against the provincial changes (1949-1954). Turkey showed a positive view toward the military overthrows of governments in Syria hoping to find a new regime which supports” the middle East project.”

The study falls into four sections preceded by an introduction and followed by a conclusion. The first one deals with military changes of regime in Syria during 1949-1954, and the Turkish altitude to them changes and leaders who seized the rule in Syria .Al-Eskandrouna issue won a crucial factor in all of those changes and the yardstick by which The Turkish regime evaluated the new governing bodies in Syria.

The section covers Husny Al-zaeam movement in 30 March 1949 , Sami Al-Hanawi ,s and Al-Shieshkli's. The second section of this study deals with the effect of the Turkish attitude to the Zionist project and its effect on the Turkish – Syrian relationships. The third section finally deals with the Turkish policy toward water sources and the manipulation of these sources in political issues .